

الإعلام البرلماني بين متطلبات الديمقراطية والضرورات المهنية

د. علي رمال (*)

إلى التطورات والمتغيرات الكبرى التي تحدث في مجال الإعلام. من هنا فإن الزامية حسن الاتصال تفرض نفسها على كل المؤسسات وخاصة تلك التي تعنى بالشأن العام وفي طليعتها البرلمان.

الضرورات الديمقراطية والمؤسسية:

أ - الضرورات الديمقراطية:

مع بداية القرن السادس ق.م. ارتأى مشرعون في أثينا مثل «سولون وديراكون» ضرورة مشاركة البعض في إدارة شؤون المدينة، وأنشأوا مؤسسات لكي يتم التداول وأخذ القرارات بداخلها. كما أكد هؤلاء على أن هذه القواعد الأساسية لإدارة المدينة يجب أن تكون مكرسة في النصوص أي مكتوبة وعامة

ينتمي الإعلام البرلماني إلى مفهوم الإعلام السياسي، وإن أفضل تعريف لهذا الإعلام هو ما قدمه الباحث الاجتماعي الفرنسي دومينيك والتون حيث قال «إن الإعلام البرلماني هو الفضاء الذي يتم فيه تبادل الآراء المتعارضة من قبل ثلاثة لاعبين هم: رجال السياسة، الإعلاميون والرأي العام»^(١).

وقد أكد والتون على ضرورة التفاعلية في النقاشات التي تدور بين هؤلاء اللاعبين، والذين من خلال مواقعهم في «المجال العام» يشكلون الشرط الأساسي لممارسة الديمقراطية الشاملة.

وكعنصر نشط في «المجال العام» فإن الإعلام البرلماني مدعو لكي يتطور ويتفاعل في ضوء القضايا التي تطرح على النقاشات الديمقراطية بأبعادها الثقافية المتنوعة، إضافة

(*) أستاذ وباحث في الشؤون الإعلامية والاجتماعية - كلية الإعلام والتوثيق - الجامعة اللبنانية.

D. Wolton; la communication politique, Hermez, CRDP 2008.

(١)

المعيار أي حق المواطن في حضور هذه المناقشات أو الوصول إليها عبر وسائل الاعلام.

ب - الضرورات المؤسساتية:

لا يستطيع أي برلمان اليوم، حفاظا على مصلحته الذاتية، أي خارج أي اعتبارات قانونية، أن يتجاهل النشاط الإعلامي لأسباب ثلاثة:

١ - السبب الأول والبديهي، هو أن العالم اليوم هو عالم الاعلام والاتصال، وأن تكون المؤسسة التشريعية حاضرة، يعني أن تتواجد على الساحة الإعلامية، إضافة إلى ضرورة امتلاكها رؤية إعلامية. وهذا يعني أن على البرلمان أن يمتلك صورة يظهر بها من جهة، ورسالة واضحة من جهة أخرى.

الصورة والرسالة يجب أن تتفاعل إعلاميا في شتى الظروف وبشكل متزامن، تحت طائلة فقدان الرؤية الواضحة.

٢ - السبب الثاني هو أن على البرلمان أن يدرك اليوم ومهما كانت السياسات المؤسساتية أو الاجتماعية التي يتحرك من خلالها، ان العصر الذي كان فيه يحتكر الدور التشريعي ومراقبة العمل التنفيذي ويشكل المصدر الرئيسي للمعلومات السياسية قد انتهى.

وأصبح البرلمان في وظائفه الثلاث: التشريع والرقابة والاعلام، يواجه منافسة شديدة.

هذا الأمر يمكن ملاحظته بشكل واضح في المجال التشريعي وهذا ما لفت إليه الكثير من المقالات التي تحدثت عن تراجع دور البرلمان. وهناك تعبير مجازي انتشر في فرنسا يقول «بأن البرلمان عار من الأعلى» «وعار من الأسفل».

وواضحة ومعروفة من الجميع. هذه القوانين التي تنص على «مشاركة كل المواطنين في الشأن العام هي التي تشكل الديمقراطية»^(٢).

ان مثال أثينا المرتكز على «krotos du dumos» يؤمن اطارا تعريفا لهذا الموضوع. هذا الاطار يحدد «أنه عندما يمتلك الشعب بحد ذاته سيادته وقراره تكون الديمقراطية.

ومؤخرا بدأت المشاركة المباشرة للشعب في التشريع تأخذ منحى قانونيا في بعض الدول (التغيير الدستوري ٢٣ تموز ٢٠٠٨ في فرنسا)^(٣).

كما أن التعريف المجمع عليه للديمقراطية هو «حكم الشعب من الشعب»^(٤)، هذا التعريف يطرح مسألة جدلية أخرى تتمثل في السؤال «ما هو الشعب؟ هل هو تعددية الأفراد؟ الا أن الديمقراطية تفترض أن هذه التعددية يجب أن تشكل «وحدة».

فالمسار الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة التي تعمل وفق القوانين ومن خلالها، يتطلب اعلاما برلمانيا فاعلا، وعلى البرلمان اذا كان يريد التواصل مع ناخبيه وان يفهم ويفهم، أن يجعل من هذا الاعلام جسرا يصل الدولة بالشعب ويعكس تطلعاته.

ذلك أن ضرورات الديمقراطية تفرض على البرلمان أن يقدم كشافا عن إنجازاته أمام المواطنين «للمجتمع الحق في طلب كشف حساب من يعمل في الحقل العام أو الإدارة العامة». وهذا ما تذكر به المادة الثامنة من الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن (٢٦ آب ١٧٨٩) إضافة إلى مبدأ الإعلان عن مناقشات الجمعية العامة التي تخضع لنفس

C.Castoriadis; la cite et les lois,ce qui fait la Grece, paris.seuil 2008.

(٢)

s. Pierre. caps; Genealogie de la participation de tous aux affaires commune ,RDP N1. 2009.

(٣)

H .Kelsen; la democratie,sa valeur. paris, dalloz 2004.

(٤)

على الاطلاع على الأخبار السياسية والبرلمانية بفعل تطور وسائل الاعلام وتنوع أشكالها.

وهذا ما يطرح مسألة تسهيل حصول المواطن على الأخبار البرلمانية، وقد لجأت بعض البرلمانات في السنوات الأخيرة إلى انشاء مواقع لها على شبكة الأنترنت ضمنها أعمال البرلمان واللجان إضافة إلى انشاء محطة إذاعية أو تلفزيون خاص بالبرلمان.

بالمقابل هناك تجارب اعتمدت على أنشطة تربوية للتعريف بدور البرلمان ونشاطاته وطريقة عمله (برلمان الشباب، الأطفال...) وإقامة العديد من الندوات حول موضوعات ترتبط مباشرة بالمصالح العامة للمواطنين، إضافة إلى احتضان الكثير من الأنشطة الثقافية العامة (يوم الكتاب السياسي، يوم المخاتير، يوم التراث الوطني، معارض فنية...) بالتزامن مع انتاج وثائق إعلامية متعددة (كتب، أفلام، منشورات...)

فالمطلوب اعتماد كل الوسائل الكفيلة بتقريب المواطنين من ممثليهم في البرلمان، بما يسهل الحصول على المعلومات الوافية والصحيحة.

تشير معظم الإحصاءات إلى أن نسبة كبيرة من الناس لا تعرف ماذا يجري في مجلس النواب وخاصة عند الفئة العمرية بين (١٨ - ٢٤) وهي فئة ناخبة ومؤثرة في الحياة السياسية.

ولمواجهة هذا الأمر يقوم البرلمان في كيبك (كندا) بسبعة أنشطة تعتمد المحاكاة البرلمانية للطلاب في كل مراحل التعليم وصولاً إلى كبار السن إضافة إلى طرح بعض الألعاب عبر الاستبيان التشريعي^(٥).

هذا النشاط الذي يشمل الآلاف يهدف إلى تعريف هؤلاء ومن خلالهم المجتمع إلى أهمية المؤسسة البرلمانية وإلى الدور المهم للنواب.

من الأعلى بفعل الاتفاقات الدولية التي أوجدت مسارا قانونيا موازيا يلقي بظلاله على الحياة الاجتماعية للمواطن.

من الأسفل بفعل الدور المتنامي للمجتمع المدني وتعاضم دور اللامركزية في كثير من المجتمعات الحديثة.

إضافة إلى المنافسة في المجالات الثلاثة التي سبق ذكرها فإن البرلمان يواجه منافسة في المجال الإعلامي، ولم يعد يشكل مركز الحدث السياسي، فقد ولى الزمن الذي كان فيه البرلمان يتوجهون إلى دوائرهم الانتخابية في نهاية الأسبوع ويحملون معهم الأخبار السياسية لناخبيهم. وغالبا ما يشكو هؤلاء من أن الحكومة تعطي المعلومات لوسائل الاعلام قبل معرفتهم بها.

٣ - السبب الثالث والأهم والذي يجعل من الاعلام ضرورة ملحة للبرلمان هو أن هذا الأخير يتعرض بشكل مستمر لشتى أنواع الانتقادات والحملات التي تحمله المسؤولية عند كل حدث هام. ولم يعد ينفخ الاختباء وراء صورة الضحية، لأن الكثير يعتبر بأن العمل البرلماني يشكو من قلة الفعالية وعدم انتظام العمل... الخ

وهنا يكمن دور الاعلام البرلماني عبر طرح كل القضايا وشرحها أي مواجهة هذه الانتقادات والحملات وهذا يتطلب اعلاما يقظا وتفاعليا.

دور الاعلام في تقريب المواطن من البرلمان:

تشكو معظم الأنظمة البرلمانية من عدم اهتمام المواطن بالعمل السياسي داخل البرلمان وغالبا ما ينعكس هذا الأمر في نسب المشاركة الضعيفة في الانتخابات، علما أنهم يمتلكون القدرة

Assemblée parlementaire de la francophonie. doc N17 Juillet 2007.

(٥)

خصائص ومبادئ الاعلام البرلماني:

يشكل الاعلام في كل البرلمانات الحديثة ومهما كانت التجارب أو حجم الوسائل التي يستخدمها، ضرورة ديمقراطية ومؤسسية. فكل هذه البرلمانات تجد نفسها بمواجهة نفس التحديات وفي طليعتها استيعاب العجز بين الموقع البارز الذي يحتله البرلمان نظريا بين المؤسسات وشبه التغييب الإعلامي الذي نلاحظه دائما.

ان هذه الضرورة الديمقراطية والمؤسسية تخضع لبعض الإجراءات التي تبدو أحيانا صعبة التوافق مع قوانين الاعلام الحديث.

هذا التوافق لا يمكن الوصول إليه الا عبر مسار براغماتي وشفاف يفرض، على سبيل المثال، أن يتم تفعيل عملية التمايز بين الاعلام المؤسسي بشكل مستقل عن الأطراف التي تتشكل منها، وبين الاعلام السياسي الذي يتوجب على كل طرف سياسي داخل البرلمان.

فمن الواضح أن على البرلمان أن يبقى دائما على استماع للمجتمع مع الإبقاء على مهامه الأساسية المتمثلة بالتعبير عن السيادة الشعبية والمصلحة العامة.

وهنا نبحت عن اعلام صاعد (من المواطن باتجاه البرلمان) وليس اعلام هابط (من البرلمان باتجاه المواطن).

لكن التجربة تقول أننا نتحدث عن اتجاهين لعملية واحدة، وأن هذين الاتجاهين هما في الواقع متلازمان، وأن حجم الواحد يتحكم بالآخر. أعضاء المجلس النيابي أيضا لديهم مهام إعلامية صاعدة وهابطة وهذه المهام تشكل جسر تواصل بين المواطنين والإدارة العامة للمساعدة في تسهيل الإجراءات وعليهم واجب تزويد المواطن بالمعلومات حول القوانين والخدمات التي تقدمها مؤسسات الحكومة إضافة إلى مشاركتهم في عملية التربية المدنية. ان الاعلام البرلماني القائم على أسس

كما يقوم رئيس البرلمان بجولة على المؤسسات التعليمية من أجل تطوير الحس الديمقراطي لدى الطلاب.

هذه الوسائل وغيرها يجب أن تعمل ضمن استراتيجية موحدة تهدف إلى:

- زيادة عدد المواطنين المهتمين بالعمل البرلماني.

- شرح الدور والوظيفة البرلمانية للنواب.

- تسهيل مشاركة المواطنين في أعمال

وأنشطة البرلمان.

- توطيد العلاقة بين البرلمان والمواطنين.

- التوجه نحو الموظفين، القانونيين،

والمهتمين بالشأن الحكومي والعام وتزويدهم بمعلومات نوعية تفيدهم في تحسين أعمالهم.

- تعزيز العلاقة بوسائل الاعلام المحلية.

- التركيز على سكان الأرياف..

وهذا ما يتطلب كما ذكرنا سابقا:

١ - توضيح الرسالة الإعلامية إضافة إلى تكوين صورة ذهنية تكون ترجمة لعملية الاتصال بشكل يسمح للمواطن بالتحقق منها واستيعابها بسرعة لأن تحتوي الرسائل البرلمانية التي يجب أن تتلاءم مع الجمهور الذي يتوجه إليه.

٢ - توسيع الرؤية لدى البرلمانيين، والمؤسسة وخدماتها، عبر وضع أجندة تتضمن الأحداث والأنشطة المميزة للبرلمان والبرلمانيين، إضافة إلى المشاركة الفعالة في المناسبات الهامة وزيادة التواجد مع عنصر الشباب.

وإذا كان صحيحا أننا نتعامل مع ظاهرة بسياقات متعددة فان النظرة السلبية لعدد كبير من الناس تجاه العمل السياسي وممارسة الديمقراطية البرلمانية تتغذى من عدم المعرفة للأعمال التي يقوم بها البرلمان.

وإذا كان هناك من علاج لهذا الأمر، فهو يكمن في اعلام جيد يصل إلى كل شرائح المجتمع.

أما التخصص وهو الضرورة المهنية الثالثة للإعلام الحديث فهو أيضا لا يتوافق مع البرلمان الذي يعتبر مكانا عاما عليه تأمين التمثيل التعددي للاعبين داخل أرواقته.

إضافة إلى هذه الخصائص المهنية هناك مبادئ أساسية يقوم عليها الاعلام البرلماني وهي^(٨):

- الاعلام البرلماني هو اعلام نشط وارتقابي.

- منتظم لأنه وظيفة بحد ذاته.

- منفتح وصادق ولو أدى ذلك إلى الاعلام عن أمور مزعجة.

- واضح ومفهوم ومتكيف مع المستهدف وسهل القراءة والاستيعاب.

- موجز وكامل شرط تلخيص الأساسيات ببضع كلمات.

- دقيق ومباشر لعدم السماح بالتأويل وبناء الشائعات واطلاق حملات التشويه الإعلامي.

- متوازن وعادل في تغطية أخبار الأفراد والكتل والمجموعات.

- الصياغة الإعلامية تكون بلغة المستهدف (رأي عام، أخصائيين...) ويفضل أن تتم الصياغة بلغتين لأن الاعلام البرلماني يلعب دور النموذج.

ان الاعلام البرلماني يتوجه إلى مجموعات حوارية داخل المجتمع وهذه المجموعات هي:

١ - البرلمان نفسه لأن أعضاء البرلمان هم المستهدف الأول لعمل الاعلام الداخلي (نصوص، مشاريع...).

٢ - الرأي العام لأن البرلمان معني بالإعلان عن نشاطاته وانجازاته وقراراته لتمكين

متينة، كالضرورات الديمقراطية والمؤسسية، عليه أن ينشر المعلومات دون تدخل إضافة إلى إيجاد آلية تعزز الروابط بين الضرورات المهنية للإعلام والعمل البرلماني.

ان التعارض بين الضرورات المهنية للإعلام والعمل البرلماني كبيرة إلى حد ما، ويبين الجدول التالي بوضوح هذا التعارض^(٦):

الضرورات المهنية	خصائص العمل البرلماني
السرعة	البطء في العمل التشريعي
التبسيط	النص المعقد
التخصيص	التعميم

فلكي يكون فعالا، يعتمد الاعلام الحديث على السرعة في النشر وهذا ما يشرحه دومينيك والتون «نحن نعيش ثقافة اللحظة والنتيجة هي اختصار رقعة النقد والتحليل.. كل شيء فوري... حيث نشعر بأن العام الواحد يمتد للأبد».

فهذه السرعة أو شبه الفورية لا تتوافق بسهولة مع المسار البرلماني الذي يتطلب وقتا لتحليل الآراء والأفكار المتعارضة افتراضيا، فان القانون عندها يصبح «أداة تعبر عن مشاعر»^(٧).

الأمر نفسه يطبق على ضرورات تبسيط الرسالة الإعلامية الحديثة (يلاحظ والتون «أن تبسيط الحقائق هو قانون الاعلام» و«أن الاعلام وحده هو من يسمح بوضوح الرؤية بين القمة والقاعدة، وأن تكون مفهومة من كل الناس، هناك ثمن ألا وهو التبسيط والعقلنة».

من هنا فان ضرورات التبسيط تتوافق بصعوبة مع تعقيدات العمل التشريعي وتقنيات النص القانوني.

Guide pratique de la communication parlementaire 2008.

Mathieu-le monde 30 septembre 2005.

Claude Bumann; www.vc.chL parlement 2009.

(٦)

(٧)

(٨)

المهمة الصعبة تكمن في كيفية السماح للمواطنين بالمشاركة في الملفات السياسية والقرارات وبالتالي تطوير دورهم الذي يقتصر عادة في الاستفتاءات على الإجابة بنعم أو لا. وبهدف جعل مشاركة المواطن ذات قيمة فعلية لجأت معظم البرلمانات إلى استخدام وسائل التواصل والاتصال الحديثة.

فقد أظهر التقرير العالمي حول البرلمانات في العام ٢٠١٠ أن طرق الاتصال المستخدمة في العدد الأكبر من البرلمانات (٤٣٪) تكمن في استخدام الانترنت لنشر وقائع الجلسات العامة. هذه التقنية اختيرت على شكل واسع عند الكتلة البرلمانية الثانية أيضا (٢٩٪) والتي تستخدم طرقا أخرى.

هذه النتيجة تعكس الشعبية المتعاظمة للنشر الإلكتروني عند البرلمانيين.

هذا الأمر مرده إلى سهولة استخدام هذه التقنية إضافة إلى الكلفة المالية المخصصة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية ما يجري في الجلسات العامة.

هذه الخلاصة ليست مفاجئة حيث تأتي برامج التلفزيون إضافة إلى المحطات التلفزيونية البرلمانية (خاصة بالبرلمان) بالدرجة الثانية.

وإذا كان كل الذين يرتقبون وضع هذه التقنية موضع التنفيذ فان نسبة البرلمانات التي تنشر الجلسات العامة سيرتفع إلى ٧٠٪ في القريب العاجل. ما سيكون له آثار قوية في تعزيز منطوق الشفافية.

هذا يساعد المواطن على فهم المسار التشريعي، وذلك لأن الأنظمة المتقدمة للإعلام قادرة على معالجة النصوص والمقترحات والقوانين وتسجيلات الفيديو ومناقشة هذه المقترحات مع الجمهور العادي.

المواطنين من تكوين الآراء والمواقف حولها وهذا يأتي في اطار الاعلام الخارجي.

٣ - المهنيون في وسائل الاعلام لأن هذه الوسائل تساهم في تشكيل الرأي العام وتعزيز النقاش السياسي داخل المجتمع، لأنه بدونها لا يمكن التأسيس لإعلام برلماني مستدام وفعال بين المواطن والمؤسسة التشريعية.

الاعلام البرلماني والحوار:

للاعلام البرلماني دور هام في اطلاق الحوار التشريعي البناء وليس الثثرة القانونية التي تقام غالبا على وسائل الاعلام التقليدي عبر برامج التوك شو. وهذه الحوارات في الغالب لا تساعد المواطن على فهم الموضوعات كما أنها لا تساهم في تحسين صورة البرلمان والبرلمانيين على السواء.

إضافة إلى ذلك فان الاعلام البرلماني لديه دور أساسي يلعبه على مستوى هيكله وإقامة الحوار الديمقراطي إضافة إلى بناء «المجال العام» حتى ولو اعتبر البعض أن المجلس النيابي ليس المكان الوحيد لإقامة هذا الحوار لكنه المكان المتميز حيث يتواجد الجميع وحيث يمكن الحصول على نتائج ذات طابع قانوني ملزم.

البرلمان والاعلام الجديد والمشاركة:

لقد ضاعف الأنترنت من اهتمامات ومتطلبات المواطنين، لكنه سمح أيضا للبرلمانيين بمتابعة هذه الاهتمامات. فقد أظهرت الدراسات أن معظم الناخبين يرغبون في المشاركة بأرائهم وأفكارهم في السياسات والقرارات الحكومية والتشريعية، كما يرغبون بأن تكون العلاقة مع نوابهم سهلة ومرنة بما يسمح لهم بطرح مشاكلهم وحلها^(٩).

L internet parlementaire; congres and the internet.vol N2 1999.

(٩)

الأمر التي يجب طرحها اليوم بقوة، خاصة وأن النقاش السياسي يدور اليوم بفاعلية على شبكات التواصل الاجتماعي بين الأفراد والمجموعات المؤثرة في القرار السياسي.

كما أن الأجيال الجديدة تعتبر أن وسائل التواصل الاجتماعي جزء أساسي من حياتها اليومية، فعلى البرلمانيين أن يتحضرُوا لمقاربة هذا الإعلام وإظهار أنفسهم نشطاء وتفاعليين مؤسساتياً دون أن يظهروا بمظهر المتحيزين سياسياً^(١٠).

من هنا أهمية أن تجد المؤسسة البرلمانية لنفسها «صوتاً» على الشبكة الاجتماعية دون الابتعاد عن دورها الأساسي وهو ربط الرأي العام بالأنشطة البرلمانية.

إن الخوض في هذه التجربة يدفع للتساؤل عن الحسنات والسيئات الناتجة عن استقبال الكم الهائل من التعليقات.

في الخلاصة نقول أن مبدأ الشفافية يقوم على أنه لكل إنسان الحق في المعرفة والحصول على الوثائق الرسمية عدا ما هو محظور قانوناً، لذا على الإعلام البرلماني أن يقوم بما يلي:

- تحسين نوعية الرسائل الإعلامية وتكثيفها.

- إشباع الحاجات الإعلامية لأكبر عدد ممكن من مجموعات الحوار المكونة للمجتمع.

- شرح أعمال البرلمان وإثارة الاهتمام بها.

- المساهمة في تكوين الآراء وتشجيع الرأي العام على أخذ القرار.

- تعزيز صورة المجلس النيابي في المجتمع.

- إعلام الجهات التي يتعامل معها المجلس بالطرق المثلى عن الإجراءات والقضايا وأخذ آرائهم بعين الاعتبار.

إن النشر على الويب يتيح لعدد من الآراء شخصنة عملية الاتصال وهذا ما يسمح للأعضاء (أو غيرهم من منظمات المجتمع المدني) وضع نماذج من آرائهم على الويب أو السماح للمستخدمين بالعثور بسرعة على كل التصريحات والمواقف حول قضية معينة مع البيانات الوصفية.

البعض عبر عن هواجس حول الأثر السلبي لتقنية الفيديو عبر الأنترنت وذلك عندما تكون النقاشات مطولة جداً مع القليل من الفائدة أو القيمة المضافة. وهذا يحدث لأن بعض النواب لا يريد أكثر من الحصول على فيديو كليب ليضعه على موقعه الخاص أو لإرساله لاحقاً إلى وسائل الإعلام أو نشره وتوزيعه في دائرته الانتخابية.

البعض الآخر لاحظ أن الاستعراض المطول للبرلمان من خلال تقنية الفيديو يمكن أن يؤدي إلى التشدد في المواقف العامة والى صعوبة إيجاد نقاط توافق مقبولة عند بدء المفاوضات لإيجاد مخرج توافقية.

كما أنه من الأهمية بمكان أن نسجل أن النشر على الويب وبرامج التلفزيون، هي جميعاً أحادية الاتجاه أي من البرلمان باتجاه المواطن ولا يؤمنون التفاعلية.

صحيح أنه يمكن أن يلعبوا دوراً إيجابياً كوسائل تصل إلى المواطن بسهولة لكن هناك سؤال هام يطرح نفسه وهو معرفة كيف يمكن أن تستخدم بالتعاون مع وسائل الاتصال الاجتماعي التي تهدف إلى تعزيز الاتصال الثنائي الاتجاه.

فالمشاركة المباشرة التي تؤمنها وسائل التواصل الاجتماعي في عملية صياغة النصوص التشريعية أو تعديلها أو اقتراح أخرى تعتبر من

Bibliographie:

- 1- D.Wolton; la comunication politique, Hermez,CRDP 2008.
- 2- C.Castoriadis; la cite et les lois,ce qui fait la Grece, paris. seuil 2008.
- 3- s.Pierre.caps; Genealogie de la participation de tous aux affaires commune,RDP N1. 2009.
- 4- H.Kelsen; la democratie,sa valeur.paris,dalloz 2004.
- 5- Assemblée parlementaire de la francophonie.doc N17 Juillet 2007.
- 6- Guide pratique de la communication parlementaire 2008.
- 7- Mathieu-le monde 30 septembre 2005.
- 8- Claude Bumann; www.vc.chLparlement 2009.
- 9- L internet parlementaire; cogres and the internet. vol N2 1999.
- 10- Representation parlementaire et communication conferenceUIP-ASGP-Quebec 2012.